جدوى للإستثمار
Jadwa Investment

بيان أداء الميزانية في الربع الأول 2022

مايو 2022

أكبر فائض ربعي منذ سنوات

- بلغ إجمالي الإيرادات الحكومية في الربع الأول لعام 2022 نحو 278 مليار ريال، مرتفعةً بنسبة 36 بالمائة، أو 73 مليار ريال، على أساس سنوي. وقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية خلال الربع، إلى قفزة في الإيرادات النفطية، بلغت 58 بالمائة، على أساس سنوي. ارتفعت أسعار خام برنت بنسبة 69 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول 2022 (إلى متوسط 103 دولاراً للبرميل)، وقد انعكس هذا الارتفاع إلى تحويلات كبيرة في العوائد وضريبة الدخل إلى وزارة المالية.

- بالنظر إلى المستقبل، وحيث أن أسعار النفط ستبقى مرتفعة، وإنتاج المملكة من النفط الخام سيزداد تماشياً مع اتفاقية حصص الإنتاج بين أوبك وشركائها، نتوقع أن تواصل الإيرادات النفطية الحكومية تسجيل زيادات سنوية كبيرة. وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات النفطية الحكومية 935 مليار ريال، بزيادة 66 بالمائة عن مستواها العام الماضي.

- ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 7 بالمائة، أو 6 مليار ريال، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. بالنظر إلى المستقبل، رغم أننا نتوقع أن تواصل بعض الشرائح التي تشكل الإيرادات غير النفطية تحقيق زيادات سنوية، إلا أن تقديراتنا الحالية تفترض تراجع الإيرادات غير النفطية لعام 2022 ككل بنسبة 9 بالمائة، على أساس سنوي، وذلك نتيجة لانخفاض الدخل السنوي من شريحة "الضرائب على السلع والخدمات" كسبب رئيسي.

- زادت المصروفات الحكومية بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول لعام 2022، لتصل إلى 220 مليار ريال. إجمالاً، بالنسبة لعام 2022 ككل، نتوقع تخطي المصروفات الفعلية مستوى المصروفات المقررة في الميزانية بنسبة 5 بالمائة، مما يؤدي إلى مصروفات إجمالية بقيمة 1 تريليون ريال.

- اتساقاً مع توقعاتنا، شهد الربع الأول لعام 2022 تسجيل فائض موازنة بقيمة 57,5 مليار ريال (شكل 1). بالنظر إلى المستقبل، واضعين في الحسبان تقديراتنا لفائض الموازنة في العام ككل، وهي عند 298 مليار ريال (7,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، من الطبيعي أن نتوقع استمرار المملكة تسجيل فوائض خلال الفترة المتبقية من هذا العام.

الشكل 1: سجل الربع الأول لعام 2022 فائضاً مالياً ضخماً، بلغت قيمته 57,5 مليار ريال

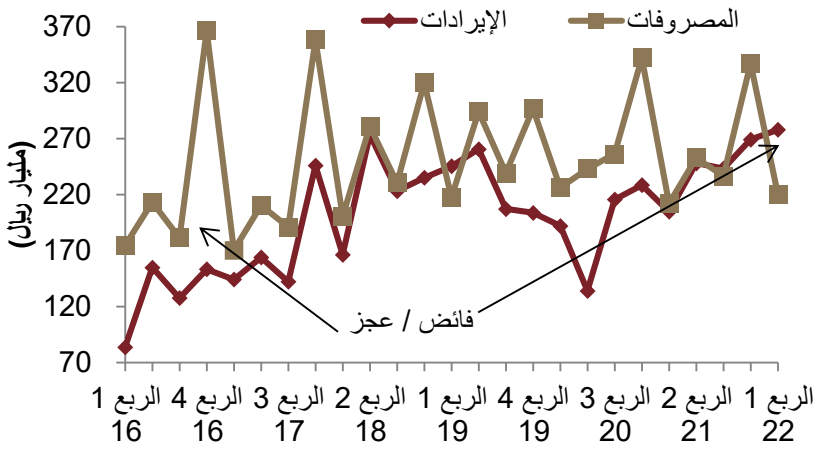

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

راجا أسد خان
كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث
rkhan@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 6034/ 37

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:
http://www.jadwa.com

صدر هذا التقرير في 17 مايو 2022، الساعة 17:00 بتوقيت الرياض

الإيرادات:

جدول 1: الإيرادات الحكومية (مليون ريال)

الإيرادات	الربع الأول 2021	الربع الأول 2022	التغير (%)
الإيرادات النفطية	116,576	183,699	58
الإيرادات غير النفطية، تشتمل على:	88,185	94,260	7
- الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	3,222	4,112	28
- الضرائب على السلع والخدمات (تشمل رسوم المنتجات النفطية وضريبة المنتجات الضارة)	53,672	60,419	13
- ضرائب على التجارة والمعاملات (رسوم جمركية)	4,016	5,064	26
- ضرائب أخرى (منها الزكاة)	2,999	3,178	6
- إيرادات أخرى (تشمل العوائد المتحققة من استثمارات "ساما" وصندوق الاستثمارات العامة)	24,276	21,487	11-
الإجمالي	**204,761**	**277,959**	**36**

بلغ إجمالي الإيرادات الحكومية في الربع الأول لعام 2022 نحو 278 مليار ريال، مرتفعةً بنسبة 36 بالمائة، أو 73 مليار ريال، على أساس سنوي.

وأدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية خلال الربع، إلى قفزة في الإيرادات النفطية، بلغت 58 بالمائة، على أساس سنوي.

بلغ إجمالي الإيرادات الحكومية في الربع الأول لعام 2022 نحو 278 مليار ريال، مرتفعةً بنسبة 36 بالمائة، أو 73 مليار ريال، على أساس سنوي (جدول 1). وقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية (نص مظلل 1) خلال الربع إلى ارتفاع **الإيرادات النفطية** بنسبة 58 بالمائة، على أساس سنوي، مما دفع بمساهمة هذه الشريحة لترتفع إلى نسبة 66 بالمائة من إجمالي الإيرادات خلال الربع الأول (مقابل متوسط 58 بالمائة لعام 2021 ككل). من ناحية أخرى، ارتفعت **الإيرادات غير النفطية** بنسبة اكثر تواضعاً، 7 بالمائة، أو 6 مليار ريال، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي (شكل 3).

نص مظلل 1: الإيرادات النفطية

ارتفعت أسعار خام برنت بنسبة 69 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول 2022 (إلى متوسط 103 دولاراً للبرميل)...

ارتفعت أسعار خام برنت بنسبة 69 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول 2022 (ليصل متوسطها إلى 103 دولاراً للبرميل)، وقد أدى هذا الارتفاع إلى قفزة كبيرة في قيمة العوائد وضريبة الدخل التي تلقتها وزارة المالية. وتشير النتائج المالية لشركة أرامكو الصادرة مؤخراً، إلى أن ضريبة الدخل والربح ارتفعا بنسبة 168 و126 بالمائة، على أساس سنوي، على التوالي. ونلاحظ أن ارتفاع مستوى الضريبة الهامشية أدى إلى زيادات كبيرة في العوائد (حيث يرتفع معدل العوائد التي تدفعها أرامكو إلى 45 بالمائة عندما تكون أسعار خام برنت بين 70 إلى 100 دولار للبرميل، ثم يرتفع إلى 80 بالمائة عندما تكون مستويات الأسعار فوق 100 دولار للبرميل) (شكل 2). وفي الوقت نفسه، أظهرت نتائج أرامكو أن توزيعات الأرباح شكلت 36 بالمائة (أو 66,2 مليار ريال) من إجمالي الإيرادات النفطية الحكومية خلال الربع، وقد تراجعت هذه الشريحة بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، نتيجة لتحويل 4 بالمائة من أسهم أرامكو إلى صندوق الاستثمارات العامة. بالنظر إلى المستقبل، وحيث أن أسعار

...وقد أدى هذا الارتفاع إلى تحويلات كبيرة في العوائد وضريبة الدخل إلى وزارة المالية.

الشكل 2: زيادة كبيرة في قيمة ضريبة الدخل والعوائد المحولة إلى وزارة المالية

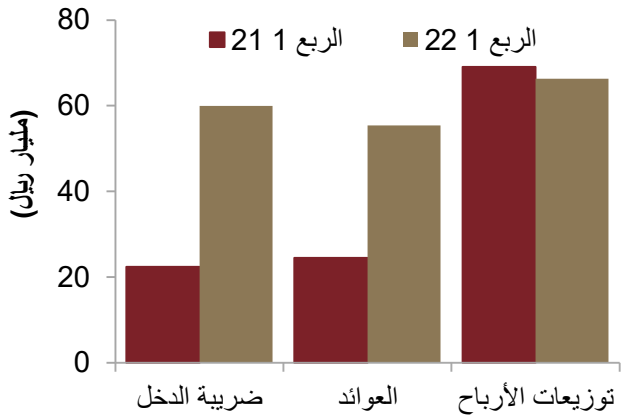

الشكل 3: زيادة سنوية متواضعة في الإيرادات غير النفطية في الربع الأول لعام 2022

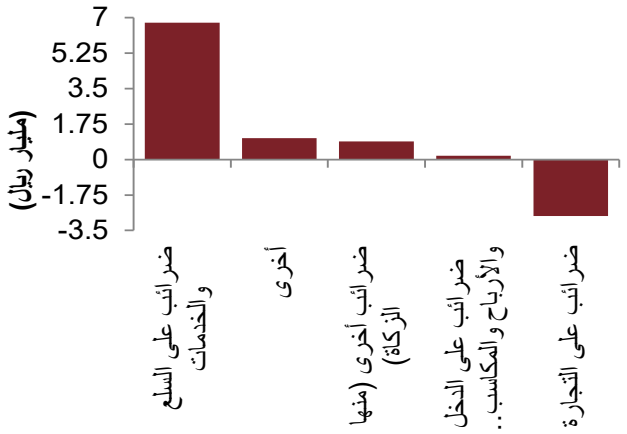

أخرى = إيرادات أخرى (تشمل العوائد من استثمارات "ساما" وصندوق الاستثمارات العامة)

النفط ستبقى مرتفعة، وإنتاج المملكة من النفط الخام سيرتفع تماشياً مع اتفاقية حصص الإنتاج بين أوبك وشركائها، نتوقع أن تواصل الإيرادات النفطية الحكومية تسجيل زيادات سنوية كبيرة. وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات النفطية الحكومية 935 مليار ريال، بزيادة 66 بالمائة عن مستواها العام الماضي (لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على أحدث تقرير لنا بشأن *أحدث التطورات في سوق النفط*).

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات النفطية الحكومية 935 مليار ريال، بزيادة 66 بالمائة عن مستواها العام الماضي.

ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 7 بالمائة، أو 6 مليار ريال، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. هذا الارتفاع يعود بالدرجة الأولى إلى زيادة الإيرادات من شريحة "الضرائب على السلع والخدمات" (معظمها إيرادات ضريبة القيمة المضافة)، والتي ارتفعت، بدورها، نتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي نما بنسبة 9 بالمائة مقارنة بمستواه في الربع الأول لعام 2021 (للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على أحدث تقاريرنا من *الموجز البياني للاقتصاد السعودي*). وقد سجلت جميع الشرائح الأخرى بعض الزيادات السنوية الصغيرة، باستثناء شريحة "إيرادات أخرى"، التي تراجعت بنسبة 11 بالمائة، على أساس سنوي (شكل 3). بالنظر إلى المستقبل، رغم أننا نتوقع أن تواصل بعض الشرائح التي تشكل الإيرادات غير النفطية تحقيق زيادات سنوية، إلا أن تقديراتنا الحالية تفترض تراجع الإيرادات غير النفطية لعام 2022 ككل بنسبة 9 بالمائة، على أساس سنوي، وذلك نتيجة لانخفاض الدخل السنوي من شريحة "الضرائب على السلع والخدمات" كسبب رئيسي.

ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 7 بالمائة، أو 6 مليار ريال، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع تراجع الإيرادات غير النفطية لعام 2022 ككل بنسبة 9 بالمائة، على أساس سنوي.

المصروفات:

جدول 2: المصروفات الحكومية (مليون ريال)

المصروفات	الربع الأول 2021	الربع الأول 2022	التغير (%)
تعويضات العاملين في الدولة	122,902	125,173	2
السلع والخدمات	27,606	31,810	15
مصاريف التمويل	5,759	6,606	15
الإعانات	5,422	4,876	10-
المنح	2,759	341	88-
المنافع الاجتماعية	12,276	12,670	3
مصاريف أخرى	20,541	24,155	18
الأصول غير المالية (الإنفاق الرأسمالي)	14,939	14,836	1-
الإجمالي	**212,204**	**220,467**	**4**

زادت المصروفات الحكومية بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول لعام 2022، لتصل إلى 220 مليار ريال (جدول 2). كذلك ارتفع بند المصروفات الأقل تعزيزاً للنمو، وهو **المصروفات الجارية (التشغيلية)**، بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مصروفات شريحة "السلع والخدمات" بنسبة 15 بالمائة، وارتفاع مصروفات شريحة "مصاريف أخرى" بنسبة 18 بالمائة، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وجاءت شريحة "تعويضات العاملين"، وهي أكبر بنود الإنفاق، مرتفعة بدرجة طفيفة، على أساس سنوي، حيث زادت بنسبة 2 بالمائة، في حين تراجعت بنسبة 1 بالمائة، على أساس ربعي. في غضون ذلك، تراجع الإنفاق الرأسمالي قليلاً، بنسبة 1 بالمائة، على أساس سنوي (شكل 4).

زادت المصروفات الحكومية بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول لعام 2022، لتصل إلى 220 مليار ريال

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع زيادة في المصروفات على مشاريع التنمية خلال الفترة المتبقية من العام، خاصة "برامج تحقيق الرؤية"، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي، على أساس ا لمقارنة السنوية. وإجمالاً، رغم أن الانفاق على هذه الشريحة سيقل، وفقاً لتقديرات الميزانية، بنسبة 21 بالمائة، على أساس سنوي، في عام 2022 ككل (لمزيد من التفاصيل، الرجاء الاطلاع على تقريرنا بشأن *الموازنة العامة*)، لكننا نتوقع عدم حدوث تغيير سنوي، مما يسهم، بدوره، في زيادة إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة 5 بالمائة عما هو مقرر في الميزانية، ليصل إلى 1 تريليون ريال (لمزيد من التفاصيل، الرجاء الاطلاع على أحدث تقرير لنا بشأن *تطورات أسواق النفط*).

إجمالاً، بالنسبة لعام 2022 ككل، نتوقع تخطي المصروفات الفعلية مستوى المصروفات المقررة في الميزانية بنسبة 5 بالمائة، مما يؤدي إلى مصروفات إجمالية بقيمة 1 تريليون ريال.

اتساقاً مع توقعاتنا، سجل الربع الأول لعام 2022 فائض موازنة بقيمة 57,5 مليار ريال.

العجز:

اتساقاً مع توقعاتنا، شهد الربع الأول لعام 2022 تسجيل فائض موازنة بقيمة 57,5 مليار ريال. بالنظر إلى المستقبل، واضعين في الحسبان تقديراتنا لفائض الموازنة في العام ككل، وهي عند 298 مليار ريال (7,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، من الطبيعي أن نتوقع استمرار المملكة تسجيل فوائض خلال الفترة المتبقية من هذا العام (شكل 5).

الشكل 4: التغير في الإنفاق الحكومي، على أساس سنوي، خلال الربع الأول 2022

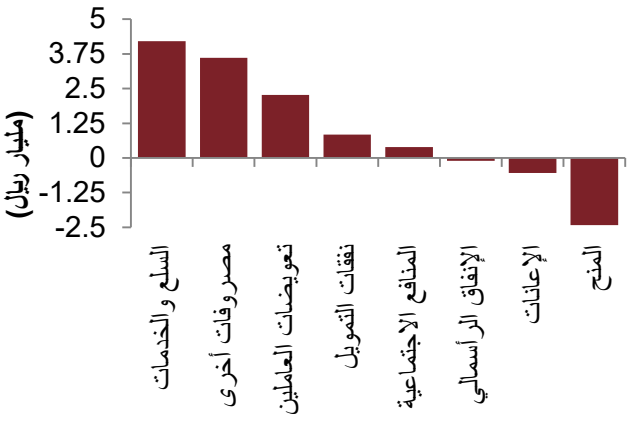

الشكل 5: نتوقع تحقيق فائض في الموازنة بقيمة 298 مليارريال (أو 7,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2022

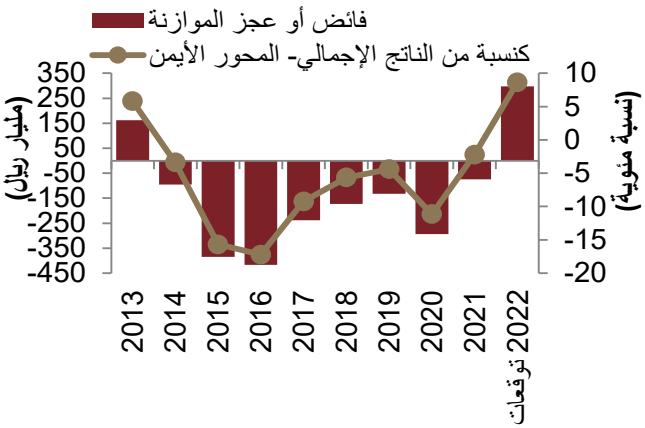

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من "ساما"، والهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، وشركة تومسون رويترز، وداتا-ستريم، وهافر أنالاتيكس، ومن مصادر إحصائية محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.